التطورات الاقتصادية في العراق ك
في ضوء التقارير المالية والاقتصادية العراقية ١٩٦٨ – ١٩٧٣

م.د شيماء عبد الواحد غضبان
كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة/ قسم التاريخ
shaimaaabed@alkadhum-col.edu.iq
أ.م.د فيان حسن عزيز
كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة/ قسم التاريخ
vian.hassan@iku.edu.iq

الملخص :

شهد العراق خلال المدة ١٩٦٨ – ١٩٧٣ تطوراً ملحوظاً في أوضاعه الاقتصادية ، حيث زادت واردات النفط بشكل غير مسبوق ، نتيجة للظروف الداخلية والدولية ، فضلاً عن سعي العراق إلى تطوير أنشطته الاقتصادية الأخرى، ومنها الصناعة والتجارة والزرعة ، وانعكس ذلك كله على السياسة المالية للحكومة التي رسمت بها ملامح اقتصادها .

وقد أوضحت التقارير المالية والاقتصادية أوجه التطور الاقتصادي في العراق خلال تلك المدة من خلال الإحصائيات الدقيقة التي تضمنتها ، وكانت قطاعات النفط والزراعة والتجارة من بين أهم النشاطات الاقتصادية في العراق ، وقد أسهمت القوانين التي شُرعت في العراق في تنظيم تلك القطاعات ، كذلك الخطط الخمسية للإنماء الصناعي ناهيك عن ايرادات الدخل والرسوم الكمركية ووضع خطة وطنية شاملة للضمان الاجتماعي التي كان الغاية منها تعزيز السياسة الاقتصادية للدولة العراقية وإبراز الوجه الاجتماعي فيها.

(Economic Developments in Iraq in Light of Iraqi Financial and Economic Reports 1968-1973)

Abstract:

During the period 1968-1973, Iraq witnessed a remarkable development in its economic conditions, as oil revenues increased in an unprecedented manner, as a result of internal and international circumstances, in addition to Iraq's efforts to develop its other economic activities, including industry, trade and agriculture, and all of this was reflected in the government's financial policy that outlined the features

of its economy. The financial and economic reports clarified the aspects of economic development in Iraq during that period through the accurate statistics they included, and the oil, agriculture and trade sectors were among the most important economic activities in Iraq, and the laws enacted in Iraq contributed to organizing these sectors, as well as the five-year plans for industrial development, not to mention income revenues and customs duties and the development of a comprehensive national plan for social security, the aim of which was to enhance the economic policy of the Iraqi state and highlight its social aspect.

الكلمات المفتاحية : (تقارير مالية – تطورات اقتصادية – ضرائب – العراق)

(Keywords: (Financial reports - Economic developments - Taxes – Iraq)

المقدمة

تُعد التقارير المالية والاقتصادية التي تعدها وزارة المالية وأجهزتها المختلفة ، ومنها ديوان المحاسبة العامة ، فضلاً عن التقارير الاقتصادية الأخرى التي تعدها مراكز أكاديمية مختصة ، ذا أهمية كبيرة في توضيح السياسة المالية للدولة وبيان العجز والفائض من الأموال العامة وأوجه الصرف وأسبابها ، وهو ما يرتبط بطبيعته بالتطور الاقتصادي للدولة .

تم تقسيم البحث الذي حمل عنوان : **(التطورات الاقتصادية في العراق في ضوء التقارير المالية والاقتصادية العراقية ١٩٦٨ – ١٩٧٣ " دراسة تحليلية ")** إلى ثلاث محاور ، مع مقدمة وخاتمة ، تضمن المحور الأول : التقارير المالية والاقتصادية للمدة ١٩٦٨ – ١٩٦٩ ، وركز المحور الثاني التقارير المالية والاقتصادية للمدة ١٩٧٠ – ١٩٧١ ؛ فيما تناول المبحث التقارير المالية والاقتصادية للمدة ١٩٧٢ – ١٩٧٣ وما فيها من تطورات اقتصادية مر بها العراق خلال تلك المدة ولاسيما في مجال النفط .

تم الاعتماد على مصادر عدة في كتابة البحث ، يأتي في مقدمتها الوثائق العراقية المنشورة، ولاسيما وثائق وزارة المالية ، التي ألفت جزءً مهماً من البحث ، لما احتوته من تفاصيل دقيقة عن الموازنات العامة وأوجه الصرف فيها ، فضلاً عن التقارير المالية ، ومنها **(التقرير السنوي لمديرية المحاسبة العامة للسنة المالية ١٩٦٨)** ، والرسائل والاطاريح الجامعية ومنها: رسالة الماجستير المعنونة : **(وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية ١٩٥٨ – ١٩٦٨)** للباحث علي رياض كوير الفتلاوي ، وجريدة الوقائع العراقية الرسمية ، فضلاً عن الكتب المختصة في تاريخ العراق الاقتصادي، خلال مدة البحث ، والبحوث العلمية المنشورة ذات الصلة ، والموسوعات ومواقع الأنترنت غيرها .

مشكلة البحث : تتركز مشكلة البحث حول العوامل التي أسهمت في التطورات الاقتصادية في العراق ومحاولة الوقوف على مرتكزات الاقتصاد العراقي ولاسيما واردات النفط والصناعة والزراعة وفق الاحصائيات التي أوردتها التقارير المالية والاقتصادية للدولة العراقية .

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من تحليل التقارير المالية وعرض الاحصائيات التي تضمنتها تلك التقارير وفق منهج البحث العلمي للوقوف على التطورات التي الاقتصادية التي شهدها العراق خلال المدة ١٩٦٨-١٩٧٣ .

فرضية البحث : أن التطورات الاقتصادية التي شهدها العراق خلال المدة ١٩٦٨-١٩٧٣ جاءت وفق سياسة اقتصادية وضعتها الحكومة وتأثرت بعوامل وظروف عدة ، ولأجل تعزيز هذه الفرضية نذكر الأسئلة الآتية :

١. ما هي ملامح الاقتصاد العراقي ؟ وكم يشكل قطاع النفط منه ؟.
٢. إلى أي حد أسهمت التشريعات التي صدرت خلال تلك المدة في تعزيز السياسة الاقتصادية في العراق ؟
٣. هل كان لقطاعي الصناعة والزراعة تأثير ملموس في رفع مؤشر التطور الاقتصادي في العراق ؟.
٤. هل كان للسياسة المالية للحكومة دور في رسم سياسة اقتصادية ناجحة ؟.

أولاً : السياسة الاقتصادية وفق التقارير المالية والاقتصادية للمدة ١٩٦٨ – ١٩٦٩:

(Economic policy according to financial and economic reports for the period 1968-1969):

حصلت تطورات سياسية مهمة في العراق في النصف الثاني من عام ١٩٦٨ ، وبالتحديد حصول انقلاب عسكري في ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨ وتسلم أحمد حسن البكر[١] رئاسة الجمهورية وتأليف حكومة جديدة [٢].

(١) ولد في مدينة تكريت عام ١٩١٤، وأكمل دراسته في دار المعلمين ببغداد وتخرج فيها عام ١٩٣٢، لكنه ترك سلك التعليم ليلتحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٨ وتخرج برتبة ملازم ثان ليعمل ضابط إعاشة. تدرج بالرتب العسكرية إلى ان نال رتبة عقيد عام ١٩٥٨، بعدها انتمى لحزب البعث عام ١٩٦٠، أسهم في إسقاط حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣، ليصبح البكر رئيساً للوزراء في النظام الجديد وعضواً في القيادة القطرية لحزبه، وقاد البكر الجناح اليميني لحزب البعث بعد انشقاق عام ١٩٦٦، وأصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٦٨ . توفي عام ١٩٨٢ . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية – الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٤٤.

(٢) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الأول، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، مكتبة مصر ودار المرتضى ، بغداد ، د. ت، ص ٨٩ – ٩٠.

حيث انشغلت بتنظيم السلطة ضمن الدولة مع الارتفاع الكبير في الإيرادات الحكومية بعد ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات[١] .

وخاصة أن الدستور المؤقت الذي صدر في ٢١ أيلول ١٩٦٨ والذي ألغي بموجبه الدستور السابق، تضمن تثبيت الكثير من المرتكزات الاقتصادية ، ولاسيما ما يتعلق منها في توظيف ثروات البلد[٢] . وأكدت الحكومة الجديدة بأن سياستها الاقتصادية تقوم على بناء سياسة نفطية وطنية مستقلة عن الاحتكارات العالمية ، وتقوية شركة النفط الوطنية لتمكينها من إقامة قطاع نفطي مستقل والشروع في الإنتاج ، وتعزيز مؤسسات القطاع العام ومنح اهتمام خاص إلى القطاع الخاص من أجل إعادة تنشيطه[٣] .

واتضحت السياسة الاقتصادية للنظام الجديد في الجانب الزراعي لتعظيم الموارد المالية والاقتصادية للدولة ، فقد خفض الحدود القصوى للحيازات الزراعية إلى ٤٠ دونم كحد أقصى والفان كحد ادنى ، بحسب وسيلة الري ونوع المحصول وموقع الأرض وجودتها ، والغي مبدأ التعويض عن الأراضي المصادرة ، الأمر الذي حرر الفلاحين من دفعات سداد ديون تصل إلى حوالى ٥٠ مليون دينار . وأطلقت مشروعات طموحة لرفع مستوى الفلاح الثقافي وتوفير التأمين الصحي ، واستصلاح ما لا يقل عن أربعة ملايين دونم من الأرض[٤] . فقد هيأ النظام إصلاحاً شاملاً للإدارة المدنية من أجل تحسين دعم الطبقة الوسطى الحضرية وتأييدها ، ومن أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وتجنب التطرف في إعادة هيكلة الاقتصاد[٥] .

أن مسألة إعداد التقديرات النقدية من الأمور التي تحضى بعناية متزايدة من قبل الإدارة العليا للدولة ، لارتباطها الوثيق بتحقيق أهداف المؤسسة بالشكل الأمثل ، وتنبثق عن هذه الأهمية ضرورة تبني فكرة المركزية في التخطيط المالي ، فالمركزية في التخطيط تساعد على تنسيق وتقييم طلبات الأقسام المختلفة في الهيكل التنظيمي . وهذا ما يفسر التعديل المرقم (١٥٧) لعام ١٩٦٩ لقانون تنظيم توزيع الأرباح في الشركات رقم

(١) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة : زينة جابر إدريس ، ط١، الدار العربية للعلوم ،بيروت ، ٢٠٠٦، ص ٢٦١.

(٢) حسن عطية عبد الله ، التحديث السياسيّ في المجتمع العراقيّ المعاصر دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسيّ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٥ – ١٩٦.

(٣) لورنزو كنت كمبول ، الأنموذج المتغير للسلطة السياسية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٧١، ترجمة : كريم صبح، ط١، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٦، ص ٢٢٨.

(٤) حنا بطاطو ، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار) ، الكتاب الثالث ، ترجمة : عفيف الرزاز ، ط٣، منشورات دار القبس ، الكويت ، ٢٠٠٣، ص ٤١٠.

(٥) إريك دافيس ، مذكرات دولة السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث ، ترجمة : حاتم عبد الهادي ، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ٢٤٨.

(١٠١) لسنة ١٩٦٤ ، حيث نص التعديل على ضرورة توزيع ٢٥ % من الأرباح للعمال وموظفين لأغراض اجتماعية مختلفة ، وتوزيع ٧٥ % من الأرباح على المساهمين أو مالكي المشروع[١] .

وفيما يخص السياسة المالية والنقدية للحكومة ، فأنه منذ عام ١٩٦٦ أخذت الحكومة العراقية توحيد الميزانيات لأول مرة بموجب القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٦ ، قانون تعديل قانون الميزانية العامة رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦ ، وكان الغرض منه زيادة الاقتراض من البنك المركزي ، إذ جمعت نفقات وإيرادات الميزانية الاعتيادية والمنهاج الاستثماري السنوي والمؤسسات شبه الرسمية المشمولة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦١ ، في جدول موحد للنفقات وجدول موحد آخر للإيرادات، وبإصدار هذا القانون تكون فكرة الموازنة الموحدة قد أقرت بصورة نهائية ، وأدت إلى زيادة إمكانية الاقتراض من البنك المركزي ، وإلى زيادة السيولة النقدية للدولة[٢] .

وفي الموازنة العامة الموحدة للدولة لعام ١٩٦٨ ، رصد مبلغ مقداره (٦١٠،٦٤٧،٨٣٤) دينار عراقي [٣]، وفيما يخص الميزانية الاعتيادية فقد رصد لها مبلغ مقداره (٠٤٨، ٧٧٥، ٢١٨) دينار ، وهو ما يزيد على تخمينات عام ١٩٦٧ بمبلغ (٣١،٤٧١،١٢٤) دينار ، ثم أضيف له مبلغ مقداره (٢٨٨،٠٠٠،٩٥) دينار بموجب قوانين الإضافة لسنة ١٩٦٨ ، وبمجموعها بلغت الاعتمادات لسنة ١٩٦٨ (٢٤٧،٥٧٥،١٤٣) دينار عراقي[٤] .

وفي أدناه جدول يوضح الاعتمادات المالية وأبواب صرفها للميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٦٨ المالية [٥] :

الأبواب	العنوان	تخمينات الميزانية	الإضافة أو التنزيل	الاعتمادات النهائية	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	١٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	٦ ،٠٦
٢	رواتب ديوان رئاسة الجمهورية	١٧١٣٧٠	١٣٧٠٠	١٥٧٦٧٠	٠ ،٠٦
٣	مجلس الأمة	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	. .	٠،٠٠

(١) عبد المسيح شفيق ، في الميزانية التقديرية النقدية ، مجلة الاقتصادي ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، مطبعة العاني ، بغداد ، العدد ٤ ، السنة الحادية عشرة ، كانون الأول ١٩٧٠ ، ص ١٦٢ ، ١٧٣ – ١٧٤.

(٢) علي رياض كوير الفتلاوي ، وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية ١٩٥٨ – ١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٧ ، ص ٢٣٤.

(٣) د. ك. و ، الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ١–٢.

(٤) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٥٦٦ ، في ٨ آيار ١٩٦٨؛ د. ك. و ، الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبة العامة للسنة المالية ١٩٦٨، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٦.

(٥) علي رياض كوير الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨.

٤	ديوان الرقابة المالية	٩٠٠١٠	٣٤٥٠٠	١٢٤٥١٠	٠،٠٥
٥	ديوان مجلس الوزراء	١٦٦٠٧٠	٥٩٥٠	١٧٢٠٢٠	٠،٠٧
٦	مجلس الخدمة العامة	٧٠٥٩٥	٣١٠٠	٧٣٦٩٥	٠،٠٣
٧	وزارة الخارجية	1551510	78720	1630230	0,66
٨	وزارة المالية	15545678	1785140	17330181	7.00
٩	وزارة الداخلية	1546960	245506	1702466	0,69
١٠	وزارة الثقافة والاعلام	١٥٩١٠٣٠	١٤٦٠٠	١٦٠٥٦٣٠	٠،٦٥
١١	دوائر الشرطة	١٥٤٩٤٩٨٠	٦٦٢٣٨٢	١٦١٥٧٣٦٢	٦،٥٣
١٢	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٣٨٩٠٢٠	٨٣٥١	١٣٩٧٣٣٧١	٠،٥٦
١٣	وزارة الصحة	١٠٦٧٥٦٨٠	٤٦١٥٩٣	١١١٣٧٢٧٣	٤،٥٠
١٤	وزارة الدفاع	٧٥٣٠٠٠٠٠	١٩٣٨٧٦٤٣	٩٤٦٨٧٦٤٣	٣٨،٢٥
١٥	وزارة العدل	٢٧١٥٨١٥	٨١٦٣٧	٢٧٩٧٤٥٢	١،١٣
١٦	وزارة التربية	١٢٢٧٣٦٤٠	٢٦٣٧٠٠	١٢٥٣٧٣٤٠	٥،٠٦
١٧	وزارة رعاية الشباب	٢٧٩٢٠٠	٢٠٣١٠	٣٩٩٥١٠	٠،١٢
١٨	وزارة الاقتصاد	٢٤١٥٦٠	٢٨٣٠	٢٤٤٣٩٠	٠،١٠
١٩	وزارة المواصلات	٤٣٠١٠	٢٠٠٠	٤٣٤٠١٠	٠،١٨
٢٠	وزارة البلديات والأشغال	٢٤٥٢٦٩٠	٣٠٥٦٩	٢٤٨٣٢٥٩	١،٠٠
٢١	وزارة شؤون الشمال	٤٠٥٥٢٥٠	٩٩٨٦٩٥	١٠٥٦٥٥٥	١،٤٣
٢٢	وزارة الإصلاح الزراعي	١٧٧٣٠	٠٠	١٧٧٣٠	٠،٠١
٢٣	وزارة الزراعة	٠٠	١٥٥٨٧٥٨	١٥٥٨٧٥٨	٠،٦٣
٢٤	وزارة النفط والمعادن	٣٢٤٤٧٠	٠٠	٣٢٤٤٧٠	٠،١٣
٢٥	وزارة التخطيط	٣٠٤٣٩٠	٩٢٦٠	٣١٣٦٥٠	٠،١٣

٢٦	وزارة الصناعة	٣٤٧١٣٠	٠٠	٣٤٧١٣٠	٠،١٤
٢٧	الإدارة المحلية والبلديات	٣٩٧٥٠٠٠٠	١٤٢٦٠٠	٣٩٨٩٢٦٠٠٠	١٦،١١
٢٨	المشاريع الاخرى	١٧٤٠٣٧٥٠	٥٤٩٨٣٧٠	٢٢٩٠٢١٢٠	٩،٢٥
٢٩	نفقات الالتزامات الدولية	٥٤٩٥١٠	٩٢٩٧١	٦٤٢٤٨١	٠،٢٦
	المجموع	٢١٨٧٧٥٠٤٨	٢٨٨٠٠٠٩٥	٢٤٧٥٧٥١٤٣	١٠٠

وفيما يخص مصروفات السنة المالية ١٩٦٨ ، فيلاحظ أنه حصلت زيادة في مصروفات معظم أبواب الميزانية لهذه السنة بالنسبة لما كانت عليه خلال السنة الماضية (١٩٦٧) وبلغ مجموعها (٣٩٤٦٥٩١٥) دينار ، وكان لمصروفات وزارة الدفاع النصيب الأوفر في هذه الزيادة ، وذلك لتعزيز الجيش ، تليها الزيادة في مصروفات المشاريع الأخرى ، بسبب تسديد جزء من رأسمال شركة النفط الوطنية العراقية ، كذلك حصلت زيادة في نفقات الإدارة المحلية والبلديات ، بسبب زيادة المنحة المخصصة للإدارات المحلية عن نفقات التعليم الابتدائي ورياض الأطفال ، وهناك زيادات أخرى في بعض أبواب الميزانية اقتضتها التوسعات الطبيعية في مرافق الدولة[١] .

والملاحظ أن إيرادات ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٨ بلغت ٤٩،٩٣% يقابلها ٤٣،٥٠% خلال السنة الماضية ، أما إيرادات رسوم الكمارك والمكوس فقد بلغت نسبتها ٢١،٦٧% يقابلها ٢٠،٦٧% خلال السنة الماضية ، وبذلك يبلغ إيرادات البابين بمجموعهما ٧٠،٦٠% من مجموع إيرادات الميزانية الاعتيادية يقابلها ٦٣،٣٠% خلال السنة الماضية[٢].

أما نسبة الإيرادات للأبواب الأخرى في الميزانية الاعتيادية فبلغ ٢٩،٤٠% من مجموع إيرادات الميزانية الاعتيادية الخاصة بممتلكات ومشاريع الحكومة وإيرادات المؤسسات شبه الرسمية والضرائب العقارية ورسوم الطوابع وضريبة الأراضي الزراعية وحصة الإصلاح الزراعي.

وقد حصل نقص في إيرادات بعض الأعداد التي جرى تخمينها في الميزانية بلغ مجموعه (١٦،٦٥٢،٨٢٩) دينار ، كما حصلت زيادة في إيرادات الأعداد الأخرى بلغ مجموعها (١٥١٤٦١٦٩) ، ونتيجة ذلك أصبح صافي النقص في مجموع الإيرادات (١٥٠٦٦٦٠) دينار عن تخمينات الميزانية ، فالنقص الذي حصل كان معظمه في إيرادات ضريبة الدخل وضريبة الدخل الإضافية وفي رسوم الكمارك والمكوس وفي

(١) د. ك. و ، الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ١-٢.

(٢) التقرير السنوي لمديرية المحاسبة العامة للسنة المالية ١٩٦٨، ص١٠.

إيرادات الدوائر الرسمية ، أما الزيادة في الإيرادات فقد كان معظمها في إيرادات ضريبة الدخل على شركات النفط [١].

وفي هذا السياق فسرت الدوائر النقص الملحوظ في إيراداتها بالنسبة إلى التخمين على هذا النحو : **مديرية ضريبة الدخل العامة** تعزو أسباب النقص الحاصل في إيرادات ضريبة الدخل وضريبة الدخل الإضافية إلى ضخامة المبلغ المخمن في الميزانية الاعتيادية ، أما ضريبة الشركات والمواريث فأن أسباب النقص تعود إلى ان تخمين هذا المصدر يتوقف على الصدفة وحدها وهي الوفاة من جهة ، وعدم حصول معاملات تركات تخضع بنسب مرتفعة . وفيما يخص **مديرية الكمارك والمكوس** فأنها عزت سبب النقص الحاصل في رسوم الوارد يعود إلى قلة الاستيراد وزيادة تخمينات العدد من قبل وزارة المالية ، وان النقص الحاصل في منتجات النفط يعود إلى تأخر تسديد رسوم المكس من قبل مصلحة توزيع المنتجات في حينه ، وان النقص في رسوم التبغ يعود إلى تأخر إدارة انحصار التبغ إلى تزيد الرسوم المترتبة بذمتها ، وأن قلة إنتاج السكر في الموصل كان سبباً في قلة الرسوم المترتبة على ذلك . أما **مديرية الواردات العامة** فأنها بينت سبب النقص في حصة الإصلاح الزراعي من الحاصل وضريبة الأرض الزراعية إلى رداءة الموسم الزراعي في بعض مناطق العراق[٢] .

وفيما يخص النقص الحاصل في واردات عدد من الوزارات العراقية ، فأن **وزارة النفط والمعادن** عزت السبب إلى أن المبالغ التي تحتسب لحساب صندوق لجنة تدريب العراقيين والتي تسلم إلى دائرة الملحق الثقافي العراقي في لندن تسجل في أوقات غير منتظمة وفي أشهر متفاوتة . وأن **مديرية الطرق والجسور العامة** ترجع السبب في النقص إلى فك ارتباط المختبر المركزي من مديرية الطرق والجسور العامة ، حيث أن إيراداته كانت تمثل الجزء الأكبر من إيرادات المديرية المذكورة ، هذا من جهة ، وفك ارتباط مناطق الطرق في المحافظات وإلحاقها بمديرية الأشغال العامة من جهة ثانية . فيما عزت وزارة الصناعة سبب النقص إلى عدم تقديم أصحاب المشاريع الصناعية طلبات لمنح إجازات تأسيس وشهادات إعفاء كامل خلال السنة موضوعة البحث . وأن وزارة الزراعة تبين ان سبب النقص في وارداتها يعود إلى الحاق وزارة الزراعة والمديريات العامة التابعة لها بالهيئة العليا للإصلاح الزراعي[٣] .

يبدو مما تقدم أن وزارة المالية لم تخمن الواردات لسنة ١٩٦٨ بصورة دقيقة ولاسيما ما يخص منها في تخمين ضريبة الدخل وضريبة الدخل الإضافية ، فضلاً عن تخمين رسوم الوارد على الاستيراد . إلى جانب ذلك التغيير الحاصل في الهياكل الإدارية ومفاصل عدد من الوزارات ونقلها إلى جهة أخرى مما يترتب عليه فقدان أجزاء من إيراداتها .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠ – ١١.

(٢) التقرير السنوي لمديرية المحاسبة العامة للسنة المالية ١٩٦٨، ص ١١–١٢.

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢ – ١٣.

وعلى أية حال بلغ مجموع المبالغ المقبوضة من شركات النفط خلال سنة ١٩٦٨ المالية ما مقداره (١٧٤،٧١٧،٧٠٨،٤١٩) دينار منه مبلغ (٨٥٧،١٤٢،٨٥٧١) ديناراً والمعادل لمبلغ (١٠) ملايين باون استرليني على حساب فرق عوائد النفط المصدر لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، والذي قيد إيرادات الميزانية الاعتيادية بموجب قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٨[١] ، وأن المبلغ المتبقي وزع بين الميزانية الاعتيادية وميزانية الخطة الاقتصادية الخمسية بنسبة ٥٠% لكل منهما . ولزيادة المعلومات تبين أن المبالغ المقبوضة من شركات النفط اعتباراً من سنة ١٩٥١ المالية والموزعة بين الميزانية الاعتيادية والمنهاج العام لمجلس الأعمار[٢] (الملغى) والخطة الاقتصادية تجاوز مصروفات الوزارات على الميزانية المخصصة لها[٣] .

أما الإيرادات الحقيقية لهذه السنة فقد بلغت (٢٢٠،٤١٨،٨٥١) دينار ، أي بنقص مقداره (١٥٠٦٦٦٠) دينار عن التخمينات المتوقعة ، ويعود السبب في ذلك ، إلى النقص الملحوظ في إيرادات رسوم الكمارك والمكوس ، بسبب قلة الاستيراد خلال السنة موضوعة البحث ، وتأخر تسديد رسوم المكس المترتب على المنتجات النفطية من قبل مصلحة توزيع المنتجات النفطية . ومن جهة أخرى حصلت زيادة في إيرادات ضريبة الدخل بسبب زيادة عوائد الخزينة من شركات النفط ، لزيادة التصدير خلال هذه السنة ، فقد بلغت عوائد النفط المسجلة ضمن الحساب المذكور (٩١،٦٤٤،٥٦٨) دينار[٤] .

وأخيراً نجد أن الميزانيتين الاعتيادية والخطة الاقتصادية الخمسية أنتجتا وفرة مالية مقدارها (٢٦٠١٧٠٩) دينار خلال السنة ١٩٦٨ المالية ، وبتنزيله من العجز المدور من السنة الماضية يصبح صافي العجز (٦٤٨٧٩٧٦٤) دينار دور إلى سنة ١٩٦٩ المالية ، وفي أدناه النتيجة النهائية العامة لحسابات الميزانية الاعتيادية والخطة الاقتصادية في ختام السنة ١٩٦٨ المالية :

---

(١) نص على أن يقيد المبلغ (عشرة ملايين باون استرليني) المقبوض من قبل الحكومة العراقية بتاريخ ١٥ – ٦ – ١٩٦٨ من شركات النفط العاملة في العراق على حساب فرق عوائد النفط المصدر لمنطقة البحر الأبيض المتوسط إيراداً للميزانية الاعتيادية ،ويكون المبلغ المخمن إيراداً لضريبة الدخل من شركات النفط من جدول إيرادات الميزانية الاعتيادية (٠٠٠، ٤١٦، ٨١) دينار بدلا من (٠٠٠، ٨٤٥ ، ٧٢) دينار . ينظر : جريدة الوقائع العراقية العدد ١٦٢٤ ، في ١٨ أيلول ١٩٦٨ ، ص٤٨٩.

(٣) تأسس بموجب القانون رقم ٢٣ لعام ١٩٥٠م ، حيث أنشأت الحكومة العراقية هذا المجلس في عام ١٩٥١ ليقوم بتخطيط وبرمجة مشاريع صناعية حكومية ضخمة خارجة عن قدرة القطاع الخاص من حيث حجم الاستثمارات اللازمة والطاقات الإنتاجية المصممة والخبرات الفنية المطلوبة. وقد أشترط استحداثه البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية في عام ١٩٥٠م بعد أن منح العراق قرضاً بمبلغ (١٢,٨٠٠,٠٠٠) مليون دولار لغرض انشاء مشروع سدة سامراء وخزان الثرثار. وقد خصصت الحكومة العراقية جزءاً من العوائد النفطية لسداد هذا القرض . للمزيد من التفصيل عن أسباب تأسيس مجلس الإعمار ودوره في مدة العهد الملكي . ينظر : يحيى غني النجار ، دراسة في التخطيط الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة العراق، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٨م ، ص٩٢ ؛ عبد الله شاتي عبهول ، تجربة العراق الملكي في الإعمار ١٩٥٠ – ١٩٥٨ دراسة في التاريخ الاقتصادي ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٧.

(٣) التقرير السنوي لمديرية المحاسبة العامة للسنة المالية ١٩٦٨، ص ١٦ – ١٨.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩.

ت	الأبواب	الميزانية الاعتيادية بالدينار	الخطة الاقتصادية بالدينار	المجموع بالدينار
١	إيرادات السنة ١٩٦٨ المالية	٢٢٠٤١٨٨٥١	٨٨٥٢٢٨٥٢	٣٠٨٩٤١٧٠٣
٢	مصروفات السنة ١٩٦٨ المالية	٢٤١٩٣٣٥٩٥	٦٤٤٠٦٣٩٩	٣٠٦٣٣٩٩٩٤
٣	نتيجة السنة ١٩٦٨ المالية صافي الفضلة (+) أو العجز (−)	٢١٥١٤٧٤٤(−)	٢٤١١٦٤٥٣(+)	٢٦٠١٧٠٩(+)
٤	المدور من السنين السابقة صافي الفضلة (+) أو العجز (−)	١٣٠٣٣٢٢٨٣(−)	٦٢٧٥٠٨١٠(+)	٦٧٤٨١٤٧٣(−)
٥	المدور إلى السنة ١٩٦٩ المالية	١٥١٧٤٧٠٢٧(−)	٨٦٨٦٧٢٦٣(+)	٦٤٨٧٩٧٦٤(−)

وفيما يخص إيرادات السنة المالية ١٩٦٩ بحسب التقارير المالية للدوائر ذات العلاقة فيمكن توضيحها في الجدول أدناه[١] :

ت	الأبواب	المبلغ بالدينار
١	ضريبة الدخل	١٧٨٩٩٨٠٧
٢	رسوم الكمارك والمكوس	٦٧٦٥٧٧٧٩
٣	ضريبة الأرض الزراعية	١٤٩٢٠١٧
٤	ضريبة العقار	٣٨٠٤٢٨٢
٥	رسوم الطوابع	٤٥٧٢١٢١
٦	إيرادات الدوائر الحكومية	١٧٦٤٧٦٠٢
٧	ممتلكات ومشاريع حكومية	١١٤٤٩٠١٣
٨	المؤسسات شبه الرسمية	٤٥٧٥٧٣٦
٩	الرسوم المختلفة	٣٨٦٢٨٢٤
١٠	الإيرادات الأخرى	١٥٧٦٩٣٢٠
١١	ضريبة الدخل على شركات النفط	٨٤٥٠٣٦٥٦

أما المبالغ المقبوضة للسنة ١٩٦٩ المالية من شركات النفط والموزعة بين الميزانية الاعتيادية العامة من جهة والخطة الاقتصادية من جهة أخرى فقد بلغت كما مبين في أدناه[٢] :

السنة	ضريبة الدخل من شركات النفط	حصة الإعمار والخطة الاقتصادية	المجموع

(١) د. ك. و، الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٧١ المالية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص١٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٤.

١٩٦٩	٨٤٥٠٣٦٥٦	٨٤٥٠٣٦٥٥	١٦٩٠٠٧٣١١

وفيما تقدم نرى ان التقارير المالية لسنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩ الماليتين قد أوضحتا أن الوفرة المالية التي حصلت خلال هذه المدة نتجت عن زيادة تصدير النفط ، يقابله نقص في واردات المكوس بسبب قلة الاستيراد مما تسبب في عجز في أبواب الميزانية الأخرى على نحو عام .

ثانياً : التقارير المالية والاقتصادية للمدة ١٩٧٠ – ١٩٧١:

(Financial and economic reports for the period 1970-1971):

كان هدف الحكومة العراقية في خطتها الخمسية للأعوام ١٩٧٠ – ١٩٧٥ هو دفع عجلة الإنماء الصناعي بصورة اسرع لتغل ما مقداره ١٢ % كنسبة نمو مالي سنوي ، وقد دعمت الخطة بإمكانيات مالية مستمرة ، وبالفعل خلال تلك المدة صرف فعلاً ٨٥ % من الاعتمادات المالية المخصصة للصناعة[١] .

وفي هذا السياق أصدر النظام الحاكم تشريعات وتعليمات بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧١ تنظم أموراً كثيرة مثل ظروف العمل واتحادات العمال وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، وقد حددت هذه القوانين الحد الأدنى للأجور والحد الأعلى لساعات العمل، وتم وضع خطة وطنية شاملة للضمان الاجتماعي لعام ١٩٧١ ، كان الغاية منها تعزيز السياسة الاقتصادية للدولة وإبراز الوجه الاجتماعي فيها[٢] .

تُعد السنة ١٩٧٠ المالية أول سنة من سنوات تنفيذ خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤، والتي أُقرت بموجب القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠[٣]، وقد تم الصرف من قبل الوحدات المنفذة للخطة بموجب المنهاج الاستثماري لسنة ١٩٧٠– ١٩٧١ الذي صادق عليه مجلس التخطيط بقراره المرقم (١) المتخذ بالجلسة (٤) في ١٣ نيسان ١٩٧٠[٤].

---

(١) أديث وائي ، أيف بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ – ١٩٧٥ ، ج٢ ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ، ط١، الدار العربية للموسوعات ،بيروت ، ١٩٨٩، ص ٢٤٦.

(٢) ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت ، من الثورة إلى الديكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة : ترجمة مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، ٢٠٠٣، ص ١٨٨ – ١٨٩.

(٣) قُدر مجموع الانفاقات الاستثمارية خلال سنوات الخطة للقطاع الحكومي المركزي والقطاع العام الممول ذاتياً بمبلغ (١,٢٧٤,٢٩٠,٠٠٠) دينار (الف ومائتين وأربعة وسبعين مليونا ومائتين وتسعين الف دينار)، وفق الاتي: مبلغ (٩٥٢,٥٠٠,٠٠٠) دينار للإنفاق الاستثماري للقطاع الحكومي المركزي، مبلغ (٣٢١,٧٩٠,٠٠٠) دينار للإنفاق الاستثماري للقطاع العام الممول ذاتياً ، ورُصد مبلغ (٥٣٦،٩٠١،٠٠٠) دينار (خمسمائة وستة وثلاثين مليونا وتسعمائة وواحد الف دينار) للصرف على المشاريع والأعمال الواردة في الخطة للقطاع الحكومي المركزي وتسديد الالتزامات الدولية وما يتحقق على حكومة الجمهورية العراقية خلال سنوات الخطة من فوائد ومصروفات أخرى ترتبت على القروض الممنوحة بموجب الخطط السابقة أو القروض الخارجية والداخلية الأخرى التي يعقدها المجلس. ينظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1862 ، في ١ نيسان ١٩٧٠.

(٤) د. ك. و، الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبة العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٧٠ المالية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٧.

وبلغت الإيرادات الحقيقية المقيدة لحساب خطة التنمية القومية خلال السنة ١٩٧٠ المالية (١١١،١٦٧،١٣٧) ديناراً في حين بلغت المصروفات الحقيقية لها (٧٨،٠٥٠،٤٨٧) ديناراً وبذلك حصلت وفرة مقدارها (٣٣،١١٦،٦٥٠) ديناراً [١].

أن حسابات الميزانية الاعتيادية للسنة ١٩٧٠ المالية اختتمت بعجز مقداره (١٠،٨٦٢،٨٣٩) ديناراً ، في حين سجلت حسابات خطة التنمية القومية للسنة نفسها وفراً مقداره (٣٣،١١٦،٦٥٠) ديناراً وعليه فأن نتيجة الميزانيتين لسنة ١٩٧٠ سجلت وفراً مقداره (٢٢،٢٥٣،٨١١) ديناراً[٢] .

وفي أدناه جدول يبين النسب المئوية لمصروفات الميزانية الاعتيادية للسنة ١٩٧٠ المالية[٣]:

ت	الأبواب	النسبة المئوية
١	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	%٧،٢٥
٢	وزارة المالية	%٤،٩٩
٣	دوائر الشرطة	%٦،٧٤
٤	وزارة الصحة	%٤،٤٢
٥	وزارة الدفاع	%٤٠،٥٩
٦	وزارة التربية والتعليم	%٤،٢٣
٧	الإدارة المحلية والبلديات	%١٦،١٧
٨	المشاريع الأخرى	%٧،٣١
٩	بقية أبواب المصروفات	%٨،٣٠
	المجـــــــــموع	%١٠٠

والملاحظ في حسابات السنة ١٩٧٠ المالية حصول زيادة قي إيرادات بعض الإعداد بالنسبة إلى تخميناتها في الميزانية بلغ مجموعه (٣٥،١٥٤،٢٤٧) ديناراً ، يقابله نقص في إيراد الأعداد الأخرى بلغ مجموعه (١٩،٢٤٩،٣٨٧) ديناراً ونتيجة لذلك أصبح صافي الزيادة في مجموع الإيرادات عن تخمينات الميزانية (١٥،٩٠٤،٨٦٠) ديناراً المعادل لـ ٥،٧٥% ، وأن معظم هذه الزيادة كان في ضريبة الدخل وإيرادات الدوائر الرسمية وإيرادات المؤسسات شبه الرسمية ورسوم الطوابع[٤] .

(١) التقرير السنوي لمديرية المحاسبة العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٧٠ المالية ، ص٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص٧.

(٣) المصدر نفسه ، ص٤٧.

(٤) التقرير السنوي لمديرية المحاسبة العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٧٠ المالية ، ص١٠.

وخلال تلك المدة كان هدف التخطيط هو إيجاد نوع من التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية في البلاد لكي يمكن السيطرة على التضخم ، وكانت أسعار البضائع الوطنية محمية بالتعريفة الكمركية . وتضاعفت الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم العالي بنسبة ٢٩% في العام ١٩٧٠– ١٩٧١[١].

وتابعت التقارير المالية العراقية إيرادات السنة ١٩٧١ المالية ، ورصدت أن إيرادات هذه السنة زادت عن إيرادات السنة ١٩٧٠ المالية بمبلغ (٥٢،٢٤٢،٧٨٤) ديناراً أو ما يعادل ١٧،٨٦% نتيجة زيادة إيرادات ضريبة الدخل وزيادة تصدير النفط الخام خلال السنة موضوعة البحث وزيادة إيرادات رسوم الكمارك والمكوس ورسوم المنتجات النفطية[٢] .

وأرجعت التقارير المالية سبب النقص في إيرادات الدوائر الرسمية لسنة ١٩٧١ إلى نقص إيرادات وزارة الدفاع وإيرادات ممتلكات ومشاريع الحكومة ، وأن النقص الملحوظ في إيرادات المؤسسات شبه الرسمية كان في إيرادات حصة الخزينة من أرباح المؤسسات العامة فضلاً عن النقص الحاصل في إيرادات الرسوم على استهلاك الماء والكهرباء . إلى جانب ذلك لوحظ أن هناك نقص في باب الإيرادات الأخرى بسبب تقليص مبلغ مساهمة الخطة في تمويل الميزانية العامة من مبلغ (٨) ملايين دينار إلى مبلغ مليون وسبعمائة وخمسون الف دينار[٣] .

وفي تقرير اقتصادي تبين زيادة مخصصات الاستثمار الزراعي ارتفع من ١٤٢ مليون دينار بموجب خطة تنمية المدة ١٩٦٥ – ١٩٦٩ إلى ٣٦٥ مليون دينار بموجب خطة تنمية ١٩٧٠ – ١٩٧٤ المعدلة[٤].

ومن الجدير بالذكر هنا ، أنه عند إعداد ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٧١ المالية بموجب القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٧١ جرى مراعاة الدوائر المستحدثة من جهة الإيرادات ، وهذا بدوره قد أثر على الأموال المخصصة لأبواب الميزانية الأخرى الخاصة بالوزارات والهيئات المختلفة ، والدوائر المستحدثة هي[٥] :

١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[٦] .
٢. مديرية إدارة أموال القاصرين العامة .
٣. مديرية التنمية الصناعية العامة .

---

(١) أديث وائي ، أيف بينروز ، المصدر السابق، ص ٢٦٨ – ٢٦٩.

(٢) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٧١ ، ص١٥ –١٦.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٦.

(٤) حنا بطاطو ، المصدر السابق، ص ٤٣٣.

(٥) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٧١ ، ص١٦.

(٦) استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق عام ١٩٧٠ بعد أن كانت جزءاً من وزارة المعارف ثم وزارة التربية والتعليم .و كانت سعاد خليل إسماعيل أول من شغل منصب وزير التعليم العالي والبحث العلمي للمدة (١٢ كانون الثاني ١٩٧٠ – ١٤ آيار ١٩٧٢) . ينظر :=

=(وزير_التعليم_العالي_والبحث_العلمي_(العراق/https://ar.wikipedia.org/wiki .

٤. مديرية التعاون العامة .

٥. مديرية الخدمات الاجتماعية العامة .

خمنت إيرادات السنة ١٩٧١ المالية بمبلغ مقداره (٣٣٢،٧٥٥،٥٦٠) دينار عند التصديق على الميزانية ، ثم أضيف إليها مبلغ مقداره (٥٨٠٠٠) دينار بموجب القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٢[١]، وعليه أصبح مجموع التخمينات لسنة ١٩٧١ المالية (٣٢٣،٢٣٥،٥٦٠) دينار ، فيما بلغت الإيرادات الحقيقية (٣٤٤،٨٠٤،٧٥١) دينار، وبذلك حصلت فضلة مقدارها (١١،٤٦٩،١٩١) تركزت معظمها في حصيلة إيرادات رسوم منتجات النفط ، وضريبة الدخل من شركات النفط [٢].

في ٨ نيسان ١٩٧١ وافق الاتحاد السوفيتي على تقديم قرض للعراق قيمته ٨٠ مليون دينار بفائدة ٢،٥ % لتمويل عدد من المشاريع الإنتاجية ، كما نص اتفاق فني وقع بين الطرفين في ٢٤ حزيران من العام نفسه، على تقديم الاتحاد السوفيتي المساعدة لتطوير حقل نفط الرميلة الشمالية لينتج سنوياً ١٨ مليون طن من النفط الخام ، مما يعظم الموارد المالية للدولة[٣] .

وفي هذا السياق بلغت حصة الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٧١ المالية عن عوائد النفط للحكومة العراقية ما مقداره (١٧٩٢٦٨٦٦٢) دينار، فضلاً عن مبلغ (١٧١٤٢٨٥٧) دينار عن السلفة الممنوحة للحكومة من شركات النفط [٤].

وأخيراً اختتمت حسابات الميزانية الاعتيادية لسنة ١٩٧١ المالية بوفرة مقدارها (٣،٣٩٣،٢٣٠) ديناراً ، وقد سجلت حسابات خطة التنمية القومية للسنة نفسها وفرة مقدارها (٣٥،٤٩٩،١٧٤) دينار، وبتنزيله من العجز المدور من السنة الماضية يصبح مجموع العجز الحقيقي الكلي المدور (١٢٢،٢٩٨،٥٢٠) دينار الى السنة المالية ١٩٧٢[٥].

ثالثاً : التقارير المالية والاقتصادية للمدة ١٩٧٢ – ١٩٧٣:

(Financial and economic reports for the period 1972-1973) :

---

(١) جاء في الأسباب الموجبة للقانون أنه وجد في التطبيق ان التخصيصات المرصدة لبعض الوزارات والمؤسسات في ميزانية السنة ١٩٧١ المالية غير كافية لسد الحاجة كما ان المصلحة العامة اقتضت رصد لها اعتمادات استوجبت إضافة المبالغ اللازمة إلى تلك التخصيصات كما وجد ان الخزينة العامة بحاجة الى المال اللازم لتغطية نفقاتها نتيجة ازدياد الأعباء المالية المترتبة عليها لذلك تقرر قيد المبلغ الممنوح سلفة من شركات النفط العاملة في العراق إلى الحكومة العراقية والذي يعادل (١٠) ملايين باون إسترليني إيراداً نهائيا للميزانية الاعتيادية، لذا شرع هذا القانون. ينظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢١٢٢ ، في ١٠ نيسان ١٩٧٢.

(٢) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٧١ المالية ، ص١٦.

(٣) حنا بطاطو ، المصدر السابق، ص ٤٢٠.

(٤) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٧١ المالية ، ص١٥.

(٥) المصدر نفسه ، ص٨.

تُعد هذه المدة هي مرحلة التخطيط الاقتصادي الشامل الفعلية ، حيث هيمنت الدولة على مقدرات الاقتصاد وأصبحت الوجه الرئيس في النشاط الاقتصادي ، ساعدها في ذلك تطور الإيرادات النفطية وارتفاعها مما أعطاها القدرة على الإنفاق بشقيه الاستثماري والتجاري ، والحصول على قدرة عالية وتنافسية تفوق القطاع الخاص . وفي أدناه جدول يبين بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للسنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٣ [١]:

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	معدل التغيير السنوي %	الدخل القومي بالأسعار الثابتة	معدل التغيير السنوي %	إيرادات النفط بالدولار الأمريكي
١٩٧٢	٦٦٢٦,٣	٣,٧	٥٤٦٣,٧	١٨,٦	١٠٢٧
١٩٧٣	٦٩١٩,١	٤,٢	٥٩٨٤,٨	٩,٦	١٨٤٢

في نيسان ١٩٧٢ بدأت الحكومة بالإنتاج الوطني للنفط من حقل الرميلة الشمالية بمساعدة سوفيتية ، لكن الحكم واجه في الشهر نفسه ضغط شركة النفط العراقية التي خفضت إنتاجها من النفط الخام من حقول كركوك من ٥٧ مليون طن إلى ٣٠ مليون سنوياً ، الأمر الذي انقص بحدة مداخيل العراق المالية وأثر جدياً على ميزانية توظيف رأس المال[٢] .

ومن أهم الخطوات الاقتصادية التي اتخذها العراق في هذا العام هو إصداره القانون رقم ٦٩ في الأول من حزيران ١٩٧٢[٣] ، والذي أمم به شركة نفط العراق المحدودة ، وحيث ان النفط مادة ناضبة فقد عمل العراق على تطوير اقتصاده عن طريق استغلال هذه الثروة استغلالاً امثلاً بتصنيع النفط الخام والغاز الطبيعي وإقامة صناعات التصفية وغيرها ، ويؤمن بمبدأ ربط الإنتاج بحاجات التنمية والسعي لعدم ظهور الفوائض النقدية التي لها مخاطر تعادل مخاطر الشحة في المواد المالية[٤] .

إن تأثير القطاع النفطي كان واضحاً من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أنها انخفضت فبلغت ٢٨,٦ %، بسبب قرار التأميم والمشكلات التي رافقته ، فيما انخفضت مساهمة القطاعات الاقتصادية

(١) أديب قاسم شندي استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، ط١ ، واسط ، ٢٠١٥، ص ٣٥ – ٣٦.

(٢) حنا بطاطو ، المصدر السابق، ص ٤١٢.

(٣) نص القانون على إنشاء شركة حكومية تسمى الشركة العراقية للعمليات النفطية ، نُقلت إليها جميع الأموال والحقوق والموجودات التي آلت ملكيتها للدولة ، وتعويض شركة نفط العراق المحدودة عن تلك الأموال والحقوق والموجودات المؤممة . ينظر : فارس محمود فرج الجبوري ، تأميم النفط في العراق عام ١٩٧٢ وموقف دول الخليج العربي ، مجلة آداب الفراهيدي ، جامعة تكريت ، العدد ٢ ، السنة الأولى ، ٢٠١٠ ، ص ٥٧٧.

(٤) تقارير العراق ، مجلة المثقف العربي ، وزارة الإعلام ، العراق ، العدد ٩ ، السنة السادسة ، بغداد ، تشرين الثاني ١٩٧٤ ، ص ٢٥٥.

الأخرى ولاسيما القطاع الزراعي الذي بلغ ١٨,٦% وقطاع الصناعة التمويلية الذي بلغ ١٠% وكل ذلك في عام ١٩٧٢[١].

أما السياسة المالية فقد انحسر تأثيرها على الموازنة العامة للدولة من الإنفاق والإيراد المنخفض فمن حيث الإيرادات فقد كانت بتزايد مستمر بسبب ارتفاع العائدات النفطية حيث بلغت عام ١٩٧٢ ما مقداره ٤٠٦,٤ وبمعدل تغيير سنوي سالب بلغ ٢٣,٩% بسبب انخفاض العوائد النفطية لهذا العام . أما ما يخص النفقات العامة فقد كانت تواكب ارتفاع الإيرادات العامة باستثناء العام ١٩٧٢ وللأسباب السابقة نفسها[٢] .

وفي عام ١٩٧٣ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ نتيجة ما تم وضعه من خطة للتنمية ، تمثلت بالخطة الخمسية للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤ والتي استهدفت تحقيق معدل نمو ٧,١% سنوياً ، وعلى الرغم من أن أهداف الخطة لم تتحقق بشكل كامل من حيث تحقيقها لمعدل النمو المذكور إلا ان الناتج ارتفع خلال سنوات الخطة إلى (٦٩١٩,١) عام ١٩٧٣، بمعدل نمو سنوي ٤,٤% [٣].

في حزيران ١٩٧٣ ، أنشئت هيئة عراقية روسية مشتركة للتخطيط بهدف تحسين الاقتصاد العراقي ، وتبعتها في شهر تشرين الأول من العام نفسه اتفاقية فنية اقتصادية جديدة ، نصت على قرض روسي للعراق قدره ١٥٠ مليون روبل (ما يعادل ٢١٠ مليون دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي وهو ١،٤٠ دولار للروبل الواحد) وبهذا فقد وصل مجموع الديون الروسية على العراق حتى ذلك الوقت ما يقارب الـ ٦٠٠ مليون دولار[٤] .

كان هدف خطة التنمية القومية للأعوام (١٩٧٠-١٩٧٤) تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على التصنيع كوسيلة فعالة لتحقيق ذلك ، مستندة في كل هذا على التخطيط الاقتصادي المركزي، وتميزت عما سبقها من خطط بكونها الأداة الحاسمة لتطوير الاقتصاد العراقي[٥] .

وتضمنت الخطة التنموية القومية الأولى (١٩٧٠- ١٩٧٤م) تخصيصات كبيرة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية عموماً وللقطاع الصناعي بشكل خاص ، وقد بلغت كل التخصيصات بعد التعديل للخطة مبلغ (٩٢٥,٥٢) مليون دينار[٦].

---

(١) أديب قاسم شندي ، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٩.

(٣) حيدر طالب موسى الكرعاوي ، محددات النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة ١٩٧٠ – ٢٠١٦ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، ٢٠١٩ ، ، ص ٤٣.

(٤) أديث وائي ، أيف بينروز ، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(١) مدحت كاظم القريشي ، الحماية والنمو الصناعي في العراق (دراسة نظرية تطبيقية) ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٢م ، ص ١٨-١٩ .

(٦) أمجد خضير رحيم محمد الدوري ، التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨ – ١٩٧٩م دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٤، ص ١٢٤.

في عام ١٩٧٣ أنشأت المؤسسة الحكومية لتطوير الصناعات في وزارة الصناعة ، وقد الحق فيها المصرف الصناعي ، وقد أصدر المصرف قروض تقدر بسبعة ملايين دينار عراقي ، واسهامات بحوالي ٢٥ مليون دينار عراقي(١).

والجدير بالذكر هنا هو دور المصرف الصناعي العراقي وإسهاماته في تطوير السياسة المالية للدولة ودعم المشاريع الاقتصادية ، فقد ارتفعت القروض عام ١٩٧٢ والتي منحها للقطاع العام ولاسيما صناعة السيارات بمبلغ (٢٥٠) مليون دينار عراقي ،فيما بلغ مقدار القروض التي قدمها المصرف للمشاريع الصناعية في عام ١٩٧٣ هي ٣٦٦ قرضاً(٢). الى جانب ذلك مثل قطاع الكهرباء مورداً مالياً مهماً بعد ان شمل قطاعات صناعية كبرى وامتداد خطوطها إلى مناطق واسعة من العراق(٣) .

وقد استأثرت عوائد النفط بالمساهمة الأكبر في إيرادات الدولة بفوائد مالية ضخمة ، إلى درجة أنها تجاوزت حدود طاقته الاستيعابية ، حيث بلغ معدل نمو الإيرادات العامة منذ مطلع السبعينيات وبضمنها إيرادات النفط ٣٣% ، وصل إيراد النفط لوحده ٤٠% عام ١٩٧٢(٤) .

ولمميز في الأعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ هو تطور الإنفاق الاستثماري المركزي على مشاريع خطة التنمية القومية ، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أدناه (٥):

القطاع	١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٣
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الزراعة	٣٩٢٧٦	%٢٨،٤	٣٤٥٢٥	%١٥،٦
الصناعة	٢٢٢١٢	%١٦،٠	٥٢٥٥٨	%٢٣،٧
النقل والمواصلات	١٩٨٦٤	%١٤،٣	٢٩٥٣١	%١٣،٣
المباني والخدمات	١٦٧١٧	%١٢،١	٣٣٦٨٩	%١٥،٢
اجهزة التخطيط	٩٩٥	%٠،٧	١٨٠٧	%٠،٨
القروض الممنوحة للدوائر	٢١١٣٢	%١٥،٢	٣٣٥٠٢	%١٥،١

(١) أديث وائي ، أيف بينروز ، المصدر السابق، ص ٢٤٦ – ٢٤٧.

(٢) عبد الحسين جليل الغالبي وآخرون ، أثر المصرف الصناعي في تطور الصناعات في العراق ١٩٦٨–١٩٧٩ دراسة تاريخية في ضوء الوثائق الحكومية ،مجلة آداب الكوفة ، جامعة الكوفة ، المجلد ١ ، العدد ٤٠ ، ٢٠١٩، ص ١٥٣ – ١٥٤.

(٣) لمزيد من التفصيل عن المبالغ المتحققة من هذا القطاع وأوجه استحصالها . ينظر : د.ك. و ، الوحدة الوثائقية ، لجنة الكهرباء الوطنية ، تقرير رئاسة الحسابات وحسابات التشغيل لشهر تمز ١٩٧٢.

(٤) فرحان محمد حسن الذبحاوي ، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة الكوفة ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، ٢٠١٧، ص ١٣٠ – ١٣١.

(٥) لجنة الدراسات الاقتصادية ، مُلاحظات حول تطور التنمية والتخطيط في العراق ،مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد ٤ (٧٢) ، نيسان ١٩٧٥، ص ٣٠.

والمؤسسات الحكومية				
الالتزامات الدولية	٧٧١٢	%٥،٦	١١٢٢٦	%٥،١
أخرى	١٠٦٢٠	%٧،٧	٢٥٠٠٢	%١١،٢

ويتضح لنا مما تقدم أن السياسة المالية للدولة في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ اتجهت على نحو ملحوظ نحو الانفاق الاستثماري في مشاريع كبرى ، لتعضيد واردات الدولة ، ومحاولة الإفادة من الوفرة المالية للنفط في تفعيل المرافق الاقتصادية الأخرى وتنشيطها .

الخاتمة

من خلال ما تقدم عرضه من تفاصيل عن التطورات الاقتصادية في العراق في ضوء التقارير المالية والاقتصادية العراقية ١٩٦٨ – ١٩٧٣ وفق رؤية تحليلية ، يمكن أن نلخص أهم ما توصلنا إليه من نتائج بالنقاط الآتية :

١. شهد العراق تغيير واضح في سياسته الاقتصادية بعد عام ١٩٦٨ ، ولاسيما ان نظام الحكم الجديد اتخذ خطوات اقتصادية جريئة تمثلت بتأميم النفط عام ١٩٧٢ – المورد المهم – لتعزيز موارد الدولة المالية والاقتصادية .
٢. صدرت خلال تلك المدة العديد من القوانين التي نظمت مرافق الدولة الاقتصادية مثل الزراعة والنفط ، وقد أفضى ذلك الى تنويع المصادر المالية للدولة وتعظيم الواردات .
٣. أفادت التقارير المالية للدولة العراقية خلال تلك المدة أن وزارة المالية لم تكن دقيقة على نحو كبير في تخمين المبالغ الواردة من بعض الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية والقطاعات الأخرى ، مما انعكس على أوجه الصرف المالي لهذه الوزارات مسبباً عجزاً واضحاً في نفقاتها ، وهذا يعود بطبيعته الى الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد.
٤. أشارت التقارير المالية بأن تأخر تسديد الرسوم وضرائب الدخل على الشركات النفطية قد سبب في كثير من الأحيان عجزاً في إيرادات الدولة .
٥. وضحت التقارير المالية خلال تلك المدة بأن اعتماد الموازنات العامة للدولة اعتمدت على النفط بصورة كبيرة في الإيرادات ، إلى الحد الذي وصل الى ٤٠% عام ١٩٧٢ ثم ازداد بعد ذلك العام على نحو كبير .
٦. كان لاستحداث وزارات ودوائر خدمية أخرى في الهيكل الإداري للدولة العراقية أثراً في إعادة تنظيم الأمور المالية في سياق جديد يستدعي خفض تخصيصات بعض الوزارات وإضافتها إلى التشكيلات الجديدة .
٧. كان لخطة التنمية القومية، التي تمثلت بالخطة الخمسية للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤ واستهدفت تحقيق معدل نمو مالي يقدر ٧,١% سنوياً ، أثراً في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة العراقية .

المصادر

أولاً : الوثائق العراقية غير المنشورة :

١. د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، لجنة الكهرباء الوطنية ، تقرير رئاسة الحسابات وحسابات التشغيل لشهر تمز ١٩٧٢.

ثانياً : الوثائق العراقية غير المنشورة :

١. د. ك. و ، الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٨ .
٢. الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٨ المالية ، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٦٨.
٣. د. ك. و ، الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبة العامة للسنة المالية ١٩٦٨، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥.
٤. د. ك. و، الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبة العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٧٠ المالية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩.
٥. د. ك. و، الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٧١ المالية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١.

ثالثاً : الجريدة الرسمية العراقية :

١. جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٥٦٦ ، في ٨ آيار ١٩٦٨ .
٢. جريدة الوقائع العراقية العدد ١٦٢٤ ، في ١٨ أيلول ١٩٦٨.
٣. جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1862 ، في ١ نيسان ١٩٧٠.
٤. جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢١٢٢ ، في ١٠ نيسان ١٩٧٢.

رابعاً : الكتب العربية والمعربة :

١. أديب قاسم شندي استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، ط١ ، واسط ، ٢٠١٥ .
٢. أديث وائي ، أيف بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ – ١٩٧٥، ج٢ ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ، ط١، الدار العربية للموسوعات ،بيروت، ١٩٨٩.
٣. إريك دافيس ، مذكرات دولة السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث ، ترجمة : حاتم عبد الهادي ، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨.
٤. تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ترجمة : زينة جابر إدريس ، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٥. حنا بطاطو ، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار) ، الكتاب الثالث ، ترجمة: عفيف الرزاز ، ط٣، منشورات دار القبس ، الكويت ، ٢٠٠٣.
٦.فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الاول، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، مكتبة مصر ودار المرتضى ، بغداد ، د. ت.
٧.عبد الله شاتي عبهول ، تجربة العراق الملكي في الإعمار ١٩٥٠ – ١٩٥٨ دراسة في التاريخ الاقتصادي ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٧ .
٨.لورنزو كنت كمبول ، الأنموذج المتغير للسلطة السياسية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٧١، ترجمة : كريم صبح، ط١، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٦.
٩.ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت ، من الثورة إلى الديكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة : ترجمة مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، ٢٠٠٣ .
١٠. يحيى غني النجار ، دراسة في التخطيط الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة العراق، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٨ .

خامساً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. أمجد خضير رحيم محمد الدوري ، التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨ – ١٩٧٩م دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٤.
٢. حسن عطية عبد الله ، التحديث السياسيّ في المجتمع العراقيّ المعاصر دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسيّ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .
٣. حيدر طالب موسى الكرعاوي ، محددات النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة ١٩٧٠ – ٢٠١٦ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، ٢٠١٩.
٤. علي رياض كوير الفتلاوي ، وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية ١٩٥٨ – ١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٧.

سادساً : البحوث والدراسات المنشورة:

١. تقارير العراق ، مجلة المثقف العربي ، وزارة الإعلام ، العراق ، العدد ٩ ، السنة السادسة ، بغداد ، تشرين الثاني ١٩٧٤ .
٢. فارس محمود فرج الجبوري ، تأميم النفط في العراق عام ١٩٧٢ وموقف دول الخليج العربي ، مجلة آداب الفراهيدي ، جامعة تكريت ، العدد ٢ ، السنة الأولى ، ٢٠١٠.
٣. فرحان محمد حسن الذبحاوي ، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة الكوفة ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، ٢٠١٧
٤. عبد المسيح شفيق ، في الميزانية التقديرية النقدية ، مجلة الاقتصادي ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، مطبعة العاني ، بغداد ، العدد ٤ ، السنة الحادية عشرة ، كانون الأول ١٩٧٠ .

٥. عبد الحسين جليل الغالبي وآخرون ، أثر المصرف الصناعي في تطور الصناعات في العراق ١٩٦٨-١٩٧٩ دراسة تاريخية في ضوء الوثائق الحكومية ،مجلة آداب الكوفة ، جامعة الكوفة ، المجلد ١ ، العدد ٤٠ ، ٢٠١٩.

٦. لجنة الدراسات الاقتصادية ، مُلاحظات حول تطور التنمية والتخطيط في العراق ،مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد ٤ (٧٢) ، نيسان ١٩٧٥.

سابعاً : الموسوعات :

١. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية – الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧.

ثامناً : مواقع الانترنت :

1.https://ar.wikipedia.org/wiki/(العراق_العلمي_والبحث_العالي_التعليم_وزير)